The Impacts of epidemics on the exportation of dates from Basrah to USA (1911 – 1913)

Prof.Dr. Khalid Al-Sa'doon
University of Arab Emirates/ Sharjah

Abstract :

The dates became the main commodity in the annual exports from Basrah to USA since the late decades of the 19th Century .Then this trade flourished at the beginning of the next century , but effected by epidemics which were spreading from time to time in Basrah and its vicinity . This paper deals with these effects on the trade during the preparing of dates for exportation and when the American authorities put some restrictions on importation of dates to their ports .

تأثير الأوبئة على صادرات تمور البصرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١١ – ١٩١٣

أ.د.خالد السعدون

جامعة الامارات العربية/ الشارقة

الملخص:

غدت التمور السلعة الرئيسة في قائمة الصادرات السنوية من البصرة إلى الولايات المتحدة منذ أواخر القرن التاسع عشر . وازدهرت هذه التجارة في أوائل القرن التالي ، ولكنها تأثرت بالأوبئة التي كانت تنتشر في البصرة وجوارها بين حين وآخر . وتعنى هذه الورقة بآثار تلك الأوبئة على تجارة التمور أثناء عملية إعداد التمور للتصدير أو حين كانت السلطات الأمريكية تفرض قيودا على دخول التمور إلى موانئها .

نمت صادرات التمور من البصرة إلى الولايات المتحدة نمواً كبيراً خلال السنوات الأولى من القرن العشرين ، حتى تجاوزت قيمتها سنة ١٩١٣ ما زاد عن سبعمائة وتسعة عشر ألف دولار أمريكي.[١] وكانت الأحوال المعيشية وندرة الخدمات الصحية تؤدي في تلك السنوات إلى انتشار أوبئة خطيرة في مدن العراق كلها مثل الهيضة [الكوليرا] والطاعون وغيرها في كل سنة تقريبا.[٢] وكانت خطورة تلك الأوبئة تزداد في البصرة بوصفها ميناء مفتوحاً على العالم الخارجي من ناحية، ولما تسببه من تأثيرات مباشرة على النشاط التجاري في ذلك الميناء بشكل أو بآخر . ولعل من أكثر السلع المصدرة من البصرة تأثراً بذلك التمور باعتبارها مادة غذائية يمكن أن تغدو وسيلة لنقل عدوى الأوبئة لمن يتناولها في الأقطار المستوردة لها .

وقد أثارت هذه الإمكانية قلق القنصلية الأمريكية في بغداد ،[٣] فكتب نائب القنصل في العشرين من حزيران/يونيو ١٩١١ رسالة إلى الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة[٤] مستوضحا عن كيفية إصدار السلطات الصحية المحلية للشهادات الصحية اللازمة لأي شحنة مصدرة من ميناء البصرة . وقد نقل الوكيل ذلك الاستيضاح إلى الموظف الصحي العثماني المسؤول فرد عليه بأنه لا يصدر تلك الشهادة حتى يغادر آخر قارب محلي رصيف الميناء حاملا الدفعة الأخيرة من الشحنة لتوضع على ظهر الباخرة الراسية في وسط شط العرب .[٥] وعقب الوكيل على ذلك الرد لنائب القنصل بقوله إن الإجراء يبدو سليما إذا طبق بشكل صحيح ، ولكن جدية موظفي الصحة العثمانيين في أعمالهم أقل عادة مما هي عليه لدى أقرانهم الغربيين . وحذر من أن تلك الشهادة الصحية لوحدها لا يمكن أن تشفع لسلعة مثل التمور يمكن أن تكسد في

أيدي مستورديها الأمريكان في السوق الأمريكية إذا تواترت أنباء حدوث الوفيات في بلد المنشأ من جراء وباء الكوليرا .[٦]

وأبدى الوكيل رغبته بالتعرف على كيفية التصرف حين تصدر الشهادة الصحية بالشكل المعتاد آنف الذكر وتغادر الباخرة شط العرب ، ويظهر في هذه الأثناء خطر وبائي فعلي على الأرض يشكل تهديدا بالخسارة للمكبس (الجرادق)[٧] الذي ما زالت لديه كمية أخرى من التمور مهيأة للتصدير للولايات المتحدة ، إذا اتخذت السلطات الأمريكية إجراءً يمنع استيراد التمور خوفا من دخول الوباء إلى أراضيها . واقترح الوكيل أن تحدد السلطات الأمريكية إجراءً محدداً يحمي المستهلك الأمريكي من خطر العدوى ويتم إبلاغه مقدما إلى مصدري تمور البصرة قبل بدء موسم التصدير . وينبني ذلك الإجراء على التأكد مما إذا كانت التمور قابلة لنقل جراثيم الكوليرا ؟ وتقرير ما إذا كانت السلطات الأمريكية تسمح بدخول التمور القادمة من ميناء موبوء بالكوليرا ، وماهية الوسائل الوقائية التي تراها تلك السلطات فعالة لتفادي ذلك الخطر . وبين الوكيل نفوره من فعل أي شيء قد يلحق ضرراً بالتجارة بين البصرة والولايات المتحدة بعد أن جرت تنميتها تدريجيا بجهد جهيد ، ولكن ضعف الإدارة الصحية المحلية والظروف غير الصحية التي تجري في ظلها عملية كبس التمور تجعل من الضروري برأيه إحالة الأمر برمته إلى طبيب مؤهل كي يقدم تقريرا عنه . وأوصى بإيفاد طبيب من الولايات المتحدة إلى البصرة خلال موسم التمور ليعد تقريراً جاداً عن ماهية الوسائل التي تقي فعليا المستهلك الأمريكي من العدوى دون أن تضر بصادرات التمور من البصرة . وختم الوكيل رسالته ببيان ما نما

إلى علمه من حدوث ست إصابات بالكوليرا في قرية العزير[٨] منها ثلاث وفيات.[٩]

وفي غضون ذلك الوقت كانت السلطات في واشنطن تتدارس الموضوع فيما بينها. إذ استفسرت وزارة الخارجية من وزارة الزراعة عن رأيها في الأمر . وجاء رد وزير الزراعة مؤرخا في التاسع من حزيران / يونيو ١٩١١ مؤكداً ضرورة توفير ظروف صحية أفضل في مكابس التمور التي تصدر إنتاجها إلى الولايات المتحدة . وبناء على ذلك كتبت وزارة الخارجية في الثالث من تموز / يوليو ١٩١١ رسالة إلى نائب القنصل الأمريكي في بغداد توجهه لإشعار مكبسي التمور وشاحنيها بوجوب مراعاة شروط صحية أكثر جودة في مؤسسات كبس التمور . وبعكسه لن يكون هناك ضمان بعدم منع منتجاتهم من الدخول إلى موانئ الولايات المتحدة . وطلبت منه الوزارة إفادتها فورياً عن أي إخفاق من جانب الأطراف المعنية في اتخاذ إجراءات عاجلة وفاعلة لتحسين الظروف الصحية في مكابس التمور.[١٠] وقد أبرق نائب القنصل تلك التعليمات في الخامس من أيلول / سبتمبر ١٩١١ إلى الوكيل القنصلي طالبا منه إعلام المكبسين والشاحنين بمضمونها وإعداد تقرير فوري شامل عن الإجراءات الصحية المعتادة في المكابس وعما يراه لتحسينها . فرد الوكيل عليه ببرقية مؤرخة في الثامن من الشهر نفسه تفيد بحدوث زيادة طفيفة في عدد إصابات الكوليرا في البصرة خلال اليومين السابقين لتاريخ برقيته . وبين إن استمرار الوباء خلال موسم التمور سيخلق شيئا من الصعوبة في التصدير إلى الولايات المتحدة. وحذر من أن نشر التعليمات الواردة في البرقية سيؤدي إلى خلق صعوبة فقط دون أن يفيد إيجاد سبيل حقيقي لتفادي أخطار انتقال الوباء.[١١]

وألحق الوكيل برقيته برسالة مطولة في اليوم ذاته أخبر في بدايتها نائب القنصل بأنه أجل إبلاغ المعنيين بمضمون التعليمات الواردة في برقيته سالفة الذكر لأن أية تعليمات مبهمة لا تؤدي إلا إلى خلق شيء من الصعوبة ، والأهم منها هو التأكد مما إذا كانت السلطات في الولايات المتحدة ستسمح بدخول التمور الجافة المستوردة من ميناء موبوء بالكوليرا أم لا. لذلك فأنه سينتظر الحصول على جواب على هذه النقطة قبل تعميم تلك التعليمات . وانتقل الوكيل للحديث عن الإجراءات الصحية المعتادة في مكابس التمور ، وهي تتركز بالدرجة الرئيسة على الحرص على إبقاء التمور نظيفة قدر الإمكان . ويتم ذلك عن طريق التغيير المستمر للماء المستخدم من عمال الكبس المحليين ، والتنظيف المنتظم للحصر [البواري] التي تنثر عليها التمور المأخوذة من الكدس الكبير من أجل تعبئتها في الصناديق . كما ينظف المكبس مساء كل يوم وتجهز فيه أدوات نظيفة لعمل اليوم التالي . ولكن المشكلة الحقيقية بنظر الوكيل تتمثل في كون عمال الكبس من أوطأ فئات المجتمع ولهم في معاشهم عادات غير نظيفة، وإن كانت آثارها غير سيئة مباشرة على كبس التمور في الأوقات العادية الخالية من وباء كالطاعون أو الكوليرا . ولكن الموقف يغدو مختلفا تماما عند ظهور الوباء بما يحتم اتخاذ إجراءات وقائية لحماية المستهلك في أمريكا من احتمال العدوى .[١٢]

وواصل الوكيل رسالته مذكرا باقتراحه السابق حول إحالة الأمر إلى طبيب مختص ليتخذ قرارا بشأنها . وأضاف إن من الصعب للغاية – في رأيه – توقع التزام مكبسي التمور المحليين بإجراءات الوقاية الضرورية عند إعلانها ، وسيكون تنفيذها مستحيلا كلما زادت درجة إتقانها . وبين أن صادرات التمور

إلى الولايات المتحدة كبيرة جدا مما يجعل من المتعذر عليه اقتراح إجراءات ما فعالة لكونه لا يعرف بالضبط أين المكمن الرئيس للخطر. وشهد للتجار المشتغلين بتصدير التمور بأنهم يحرصون قدر استطاعتهم على إبقاء مكابسهم نظيفة، بيد أنهم لا يملكون سيطرة على عادات عمال الكبس خارج أوقات عملهم الفعلي . ورأى وجوب تولي السلطات المحلية العثمانية مهمة صياغة أنظمة بسيطة تحمي الصحة العامة خلال موسم كبس التمور. ولكن تلك السلطات لا تملك الكفاءة وليس لديها موظفون صحيون يعتمد عليهم في وضع تلك الأنظمة والعمل على تنفيذها. واستشهد بما حدث قبل سنوات حين قررت تلك السلطات بناء مراحيض للعاملين المحليين في المكابس كافة دون أن تتم متابعة ميدانية لتنفيذ القرار مما أدى إلى إهماله. وأورد مثالاً على استسلام السكان المحليين للقضاء والقدر ، فقد نصب هو ذاته خزانا كبيرا يستوعب طنين من الماء توقد تحته النيران لغلي مخزونه الكافي لحاجة العاملين في ورشة شركة لنج[١٣] في المعقل ، وقام بحملة توعية للعمال تبين أن المصدر الرئيس لعدوى الكوليرا هو شرب الماء من النهر مباشرة . وعلى الرغم من تساقط المصابين من حولهم نفروا من شرب الماء المغلي وظلوا مصرين على الشرب من النهر . واستدل من ذلك المثال على مقدار الصعوبة التي سيواجهها من يحاول جعل أولئك العمال يستخدمون المراحيض بدل قضاء حاجاتهم عند ضفة النهر بحسب عادتهم .[١٤]

وانتقل الوكيل في رسالته لإيراد معلومات عن انتشار وباء الكوليرا مبينا أن أول الإصابات ظهرت عند ضريح العزير بين زواره من اليهود . ولو بادرت السلطات المحلية لعزل المصابين لما انتشر الوباء. ولكنها لم ترسل طبيباً إلى هناك إلا بعد مضي أسابيع عديدة كان أولئك الزوار قد عادوا خلالها إلى ديارهم

حاملين معهم العدوى . فوصل الوباء للبصرة ومنها إلى المحمرة مما جعل سكان الأخيرة يهربون منها صاعدين مع نهر الكارون إلى مدينتي الأحواز وششتر ناقلين إليها الوباء . وأورد أسطورة شائعة بين السكان المحليين مفادها أن وباء الكوليرا لا يمكن أن يستمر أكثر من خمسين يوما ، ولذلك فأنه سيزول قبل بدء موسم كبس التمور الذي يبدأ عادة منتصف شهر أيلول من كل عام . ومضى الوكيل قائلا إن ما يهم تجار التمور من أمر الوباء هو مهاجمته لعمال الكبس الذين ينحدرون عادة من أعلى نهر شط العرب ، لأن ذلك سيدفعهم للفرار من أعمالهم والعودة إلى ديارهم مما سيؤدي إلى توقف عمليات الكبس حتى حلول فصل البرد والأمطار المعرقل . وختم الوكيل رسالته بتأكيد بقائه منتظراً معرفة ما إذا كان استيراد التمور إلى الولايات المتحدة سيسمح به إذا ظلت الكوليرا منتشرة أمداً طويلاً .[١٥]

وبقي الوكيل القنصلي بعدها مواصلا اهتمامه بانتشار الوباء في منطقة البصرة وتأثيره على العمل في مكابس التمور. إذ بعث رسالة إلى نائب القنصل في بغداد بتاريخ العاشر من أيلول/سبتمبر تفيد بأن الكشف الرسمي العثماني للإصابات خلال الأسبوع السابق لتاريخ رسالته سجل سبعا وثلاثين إصابة وستا وعشرين وفاة . وبذلك بلغ إجمالي ما سجل من إصابات منذ الخامس عشر من تموز مائتين وستا وعشرين إصابة ومائة وتسعا وأربعين وفاة. وبين أن نقص الأيدي العاملة في المكابس جعل شركة أمريكية مشتغلة بتصدير التمور تجلب أربعين امرأة من العمارة للعمل في مكابسها وأسكنتهن في مخيم في ضواحي المدينة ، ولكن الوباء زارهن هناك وأودى بحياة اثنتين منهن . فقامت الشركة خوفا من هرب الباقيات بنقل مقر سكنهن لمكبس الشركة في منطقة أبي

الخصيب. وأعرب الوكيل عن خشيته من انتشار الوباء بشكل أوسع عند وصول عمال الكبس بأعداد كبيرة من ديارهم في أعلى النهر، على الرغم من أن الدلائل تشير إلى أنهم مرعوبون من فكرة التوجه إلى البصرة .(١٦)

وعاد نائب القنصل في بغداد في الحادي عشر من أيلول / سبتمبر إلى تذكير الوكيل القنصلي في البصرة بتعليمات وزارة الخارجية المؤرخة في الثالث من تموز وسبقت الإشارة إليها . مبيناً أن تلك التعليمات تظهر عدم رضا سلطات واشنطن عن الأوضاع الصحية التي تكبس تحت ظلها التمور العربية المصدرة إلى الولايات المتحدة بصرف النظر عن انتشار وباء الكوليرا ، وهو أمر آخر طرأ لاحقا . وأضاف إنه يرغب في أن يضع أمام مسؤولي الوزارة تقريرا شاملا وافيا عن الشروط الصحية المطبقة حاليا في " مؤسسات " كبس التمور في البصرة. ووجهه لإفادته عن ذلك واقتراح ما يراه من إجراءات فعالة لتحسين تلك الشروط . كما أوصاه بإبلاغه عن أي إخفاق من جانب المكبسين والشاحنين في تطبيق تعليمات وزير الزراعة كي يقوم بنقله إلى المسؤولين في الوزارة .(١٧)

وانتقل نائب القنصل في رسالته للرد على سؤال الوكيل القنصلي سالف الذكر عن السماح بدخول التمور القادمة من منطقة موبوءة إلى الولايات المتحدة. فأحاله إلى الفقرة السابعة والعشرين من " قوانين وأنظمة الحجر الصحي للولايات المتحدة في طبعتها المنقحة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٠ " . وهي تنص على :- " أن منتجات غذائية معينة مثل اللحوم غير المقددة والسجق والدواجن المذبوحة والزبدة الطازجة والحليب الطازج والجبن الطازج حين تكون قادمة من أماكن موبوءة بالكوليرا أو مرت عبر أماكن كهذه وتعرضت للتلوث

هناك لا يجب أن تشحن [للولايات المتحدة] . أما الفواكه والخضر الطازجة من مناطق تنتشر فيها الكوليرا فتشحن فقط تحت رقابة صحية تمكن المفتش من الشهادة على أنها لم تتعرض للتلوث". وأكد نائب القنصل على أن عدم الإذعان لمنطوق هذه الفقرة يعرض تجارة التمور دون شك لخطر منع الدخول لموانئ الولايات المتحدة . وختم نائب القنصل رسالته بتوجيه الوكيل لإيصال تلك التعليمات إلى مصدري تمور البصرة والتعرف على وجهات نظرهم ونقلها له حتى يرفعها إلى مراجعه العليا طلبا لتوجيهاتها .[١٨] واستبطأ نائب القنصل رد الوكيل فأبرق له في التاسع عشر من الشهر نفسه يحثه على إرسال ردود أولئك المصدرين إليه في أول سفينة تغادر البصرة إلى بغداد .[١٩]

وكان نائب القنصل في بغداد من جهة أخرى قد استطلع رأي القنصلية العامة للولايات المتحدة في أسطنبول حول سماح السلطات الأمريكية بإدخال تمور قادمة من منطقة موبوءة بالكوليرا إلى أراضيها . وتلقى بتاريخ الحادي والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩١١ ردها المتضمن استذكارا لواقعة مماثلة جرت في أيلول / سبتمبر سنة ١٩٠٤ حين قامت القنصلية العامة بناء على طلب من قنصلية بغداد بالإبراق إلى وزارة الخارجية في واشنطن مستفسرة عن ذلك الأمر واستلمت رداً يفيد بأن إدخال مثل تلك التمور مباح ولا قيد عليه .[٢٠] وحين استلم نائب القنصل هذا الرد عقب عليه مرجحا اعتبار التمور المصدرة من البصرة مادة طازجة لا جافة لأنها تعبأ في الصناديق حال قطفها من النخل، كما أنها علاوة على ذلك ترش بكمية قليلة جدا من الماء من أجل إبقائها بدرجة معينة من الرطوبة داخل الصناديق . وبين نائب القنصل أن عمال الكبس كانوا أيضا يغمسون أيديهم بالماء خلال عمليات الكبس المتتابعة كافة . وبناء على

ذلك اقترح تفعيل الفقرة السابعة والعشرين من قوانين الحجر وأنظمته في الولايات المتحدة المشار إليها آنفا ، وهي تجيز شحن الخضر والفواكه الطازجة إلى الولايات المتحدة ولكن بشرط توفر رقابة صحية عليها .[٢١]

أما الوكيل القنصلي في البصرة فقد كتب إلى نائب القنصل في بغداد بتاريخ الثالث والعشرين من أيلول / سبتمبر ١٩١١ مفيدا بتنفيذه لتوجيهاته حول الاستعلام من مصدري التمور إلى الولايات المتحدة عما فعلوه لتحسين الظروف الصحية في مكابسهم بصرف النظر عن الإجراءات الوقائية المتعلقة بوباء الكوليرا . وبين أنه استلم ردا مشتركا منهم يوثق ما تضمنه عن أن عملية كبس التمور تتم في الهواء الطلق وأن الحصر التي يجري العمل فوقها يتم تغييرها مرارا . ولكنه أشار إلى صعوبة بالغة تحول بين المصدرين وبين تحديد الوسائل التي تحسن الظروف الصحية في مكابسهم حين يكون المصدر المحتمل للتلوث ينبع من العمال أنفسهم وليس من التمر . واقترح تكليف طبيبين أوروبيين مقيمين في البصرة حينئذ هما (برايس M. Price) و (لندرز T. Lenders) بالقيام بجولات ميدانية في المكابس خلال سير عملها وتقديم تقرير عن ملاحظاتهما . وسوف يمكن تقريرهما السلطات في واشنطن من تحديد ماهية الإجراءات اللازمة لحماية الصحة العامة . وطلب الوكيل في حالة إقرار اقتراحه إبلاغه برقيا عن الأجر الذي يمكن عرضه على الطبيبين المذكورين مقابل خدماتهما . وختم الوكيل رسالته بنقل ما جاء في تقرير رسمي عثماني عن حدوث إحدى وثلاثين إصابة وأربع وعشرين وفاة بالكوليرا خلال الأسبوع السابق لتاريخ رسالته .[٢٢]

وقد أجاب نائب القنصل الأمريكي في بغداد عن مقترح الوكيل الاستعانة بالطبيبين برايس ولندرز فكتب إليه في الثالث والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر ١٩١١ مبدياً أسفه لعدم إمكان تنفيذه بسبب عدم توفر أية أموال لدى القنصلية تمكنها من دفع أجور الطبيبين .[٢٣] وظل نائب القنصل بعدها يفكر في الاهتداء إلى وسيلة لتغطية كلفة الاستشارات الطبية المقترحة . وهداه تفكيره إلى حل وجده في منطوق الفقرة رقم .C.R 377 من الأنظمة القنصلية للولايات المتحدة الأمريكية وأرسله للوكيل القنصلي في البصرة بتاريخ الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١١. إذ جاء في تلك الفقرة أن النفقات الضرورية الهادفة لتنفيذ قوانين وأنظمة الحجر الصحي كافة يجب تحميلها للسفينة الناقلة أو الشخص الذي تنجز المعاملة من أجله .[٢٤]

أما الرد المشترك لمصدري التمور من البصرة الذي نقله الوكيل إلى نائب القنصل كما مرَّ ذكره،فقد أعده مديرا أكبر مؤسستين أمريكيتين عاملتين في البصرة وتحتكران تصدير أغلب كميات التمور المرسلة منها إلى الولايات المتحدة. وهاتان المؤسستان هما(شركة هلز أخوان.The Hills Brothers Co) و(شركة وليم هلز وشركاه .William Hills & Co).[٢٥] وجاء في الرد إن ما ورد في تعليمات واشنطن من وصف مكابس التمور بأنها " مؤسسات " يدعو للاعتقاد بأن السلطات هناك غير مطلعة على حقيقة الظروف التي يجري كبس التمور في ظلها ، وهي لا تبرر وصف المكبس بأنه " مؤسسة " بالمعنى المألوف للكلمة . وانتقل المديران للتعبير عن قناعتهما بأن كبس التمور يتم في البصرة في ظل ظروف صحية ملائمة تماما لكونه يجري في الهواء الطلق . وهو ما يجعل العملية صحية أكثر من التين الذي يكبس في أزمير مثلا في

مستودعات مغلقة داخل المدينة . كما أن المكابس في البصرة تنتشر على مسافة تتراوح بين ثلاثين إلى أربعين ميلاً ، وعلى مبعدة من أي مركز حضري . ولا تكتظ المكابس بالعمال ، فأكبر عدد منهم داخل المكبس الواحد لا يتجاوز مائة وخمسين عاملا ، ويتراوح في أغلب الحالات بين خمسين ومائة عامل فقط . ويعيش العمال جميعهم خارج المكبس .[٢٦]

ووصف المديران بعد ذلك ماهية المكبس الذي هو أرض فضاء تتراوح مساحتها بين ثمانين ومائة وعشرين ياردة مربعة محاطة بسياج من الحصر [البواري : جمع بارية وهي حصير ينسج من شرائح القصب] علوه بين ثمانية وعشرة أقدام ، يحول دون دخول الأشخاص غير ذوي العلاقة فضلا عن الكلاب والحيوانات الأخرى . ويجلس العمال خلال قيامهم بعملية الكبس تحت سقيفة من البواري ارتفاعها عشرة أقدام تقريبا لحمايتهم من أشعة الشمس ، ولا جدران لها من جوانبها مما يوفر تهوية كبيرة في داخلها . ويتمتع العمال المكبسون عموما بصحة جيدة، ولا يقربون المسكرات. وتتبع المديران مراحل إعداد التمور للتصدير قائلين إنها توضع حال قصها من النخيل في صناديق خشبية نظيفة ثم تحمل إلى المكابس في قوارب صغيرة [بلام جمع بلم] . وتوضع الصناديق هناك على بواري وتغطى بأخرى ، ثم توزع تدريجيا على العمال في سلال صغيرة دائرية الشكل لكي يقوموا بكبسها في الصناديق . وعند امتلاء الصندوق يوزن ثم يوضع عليه غطاء من ألواح خشبية تثبت بالمسامير، وتكدس الصناديق على بواري بانتظار حملها إلى الباخرة . وأكد المديران أن عملية الكبس تتم تحت إشراف أوربي مباشر ، وتتخذ الإجراءات الممكنة كافة لإبقاء المكابس في حالة نظيفة وصحية . إذ ترفع البواري التي تتم تعبئة صناديق التمور فوقها بعد ظهر

كل يوم ، وتغسل إذا كانت متربة وتنشر في الشمس ، وهي تستبدل بأخرى جديدة كل بضعة أيام . وختم المديران تقريرهما بإبداء ثقتهما في أن ما عرضاه من معلومات يخلق قناعة بأن عملية الكبس في مكابس مؤسستيهما تتم في ظل ظروف صحية كافية . وتعهدا بالقيام بكل ما يمكن لتوفير ظروف صحية جيدة في تلك المكابس .[٢٧]

وظل الوكيل القنصلي الأمريكي في البصرة خلال ذلك يتابع تطور وباء الكوليرا فكتب في الرابع والعشرين من أيلول / سبتمبر سنة ١٩١١ رسالة إلى نائب القنصل في بغداد ذاكرا أن النشرة الأسبوعية الحكومية الصادرة في الثاني والعشرين من ذلك الشهر، أفادت بوقوع إحدى وثلاثين إصابة وأربع وعشرين وفاة. ومال للظن بأن الوضع سيتحسن ببطء وبصفة خاصة بعد انتهاء العطلة [يقصد عطلة عيد الفطر ١٣٢٩/١٠/١] . ولكنه تخوف من انتكاس الوضع مرة أخرى عند قدوم العمال من أعلى النهر ، رغم أن التقارير تفيد – إن كانت موثوقة–بأن المنطقة التي يأتي منها أغلب عمال الكبس خالية من الوباء . وانتقل الوكيل للقول إن الإدارة الصحية العثمانية أذاعت بياناً في الرابع عشر من ذلك الشهر يفيد بأن تصدير التمور من الموانئ العثمانية مصرح به . ولكنها تراجعت عن ذلك في الحادي والعشرين من الشهر نفسه وألغت بيانها السابق مفيدة بأن الموضوع قيد الدراسة لدى المجلس الصحي في أسطنبول وسيعمم قراره فور استلامه .[٢٨] وعاد الوكيل فأبرق في الخامس من تشرين الأول / أكتوبر ١٩١١ مفيدا بأن المجلس الصحي قد سمح بتصدير التمور حتى إشعار آخر . وأضاف إن النشرة الصحية الحكومية عن الأسبوع الواقع بين الرابع والعشرين والثلاثين من شهر أيلول أفادت بتسجيل سبع عشرة إصابة بالكوليرا وأربع عشرة

وفاة .[٢٩]

وعاد الوكيل للكتابة إلى نائب القنصل في بغداد بتاريخ الثامن من تشرين الأول / أكتوبر مبينا أن النشرة الصحية الرسمية عن الأسبوع المنتهي في السابع من ذلك الشهر أفادت بوقوع خمس عشرة إصابة بالكوليرا وعشر وفيات، فبلغ بذلك العدد الإجمالي للإصابات منذ بدء الوباء ثلاثمائة وثلاثا وثلاثين إصابة ومائتين وسبعاً وعشرين وفاة . وشكك في دقة تلك الأرقام معتقدا أن العدد الحقيقي ربما يكون عشرة أضعاف ما أعلن رسميا . وبين أن عملية كبس التمور مستمرة مع ذلك وإن ببطء لاعتمادها فقط على العمالة المحلية المتوفرة في البصرة في حين أن أغلب العمال يأتون عادة من أعلى النهر ، وهم الآن يرفضون القدوم للبصرة خوفاً من الوباء على الرغم من الإغراءات المالية وزيادة الأجور . وانتقل الوكيل لبيان حدوث إصابات عدة بالكوليرا في البواخر المستأجرة لنقل التمور إلى الولايات المتحدة ، وبخاصة بين العمال الذي استأجرتهم تلك البواخر خلال توقفها في ميناء بوشهر . كما حصلت وفيات بين طواقم عمال البواخر المحليين ، حتى أن يد الوباء اختطفت حياة الطاهي الإنكليزي للباخرة (غورجيستان Gorgistan). وأشار الوكيل إلى أن معلوماته تظهر أن صحة العمال في مكابس شركة هلز أخوان جيدة ، ولكنه لم يتحقق شخصيا من ذلك ، في حين علم بأن بعض عمال مكابس أخرى واقعة قرب البصرة ومملوكة لتجار يهود قد ماتوا من جراء الوباء . وأعرب عن خشيته من أن وفيات قد حدثت بالفعل في مكابس تعد التمور لتصديرها إلى الولايات المتحدة . وأفاد بأنه أجرى التصديق النظامي على فواتير كميات من التمور سيعاد تحميلها من بومباي وهونغ كونغ ، ولكن البواخر التي حملتها لم تستخرج

من مكتبه الشهادات الصحية اللازمة . واقترح الوكيل في ختام رسالته وجوب فحص التمور فحصا جيدا في موانئ الوصول الأمريكية قبل السماح بتوزيعها على المستهلكين حفاظا على الصحة العامة ونظرا لغياب الرقابة الصحية النظامية الفعالة في البصرة .[٣٠]

وتلقى الوكيل ردا من نائب القنصل على رسالته تلك بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الأول / أكتوبر موضحا إن من العملي قيام إدارات المكابس بتحسين الظروف الصحية السائدة في مكابسها ، ولكن ما ليس كذلك سعيها لتطوير أساليب حياة العمال المحليين الذين هم مصدر العدوى ولا يلتزمون بأية قواعد صحية في حياتهم . وبين إن ذلك الواقع ألزمه بتحويل الأمر برمته إلى وزارة الخارجية في واشنطن لإصدار توجيهاتها . وحول حدوث إصابات بالكوليرا في بعض المكابس وعلى ظهر الباخرة غورجيستان المبحرة إلى الولايات المتحدة مباشرة طالب نائب القنصل الوكيل بالتقيد تقيدا صارما ببنود قوانين الحجر وأنظمة الولايات المتحدة عند إصدار الشهادات الصحية للبواخر المغادرة . وعلق النائب على عدم تمكن الوكيل من التحقق شخصيا من الظروف الصحية في مكبس شركة هلز أخوان معربا عن قناعته بأن الوضع القانوني للمكابس مماثل لحكم أي مكتب أو مسكن عادي ، وهي طبقا للقانون العثماني لا تستطيع حتى الشرطة دخولها عنوة إلا في حالة وقوع جريمة صارخة داخلها . [٣١]

وقد أثرت تعقيدات الوضع الصحي على موسم تصدير التمور من البصرة إلى الولايات المتحدة سنة ١٩١١ فتدنت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة ٣,٥ % تقريبا عما كانت عليه في السنة المنصرمة .[٣٢] ولم يؤد انتهاء ذلك الموسم إلى نهاية لانشغال السلطات الأمريكية بخلو شحنات التمور في

المواسم اللاحقة من مسببات العدوى . إذ ظل القنصل العام للولايات المتحدة في اسطنبول يتابع مع وزارة الخارجية في واشنطن موضوع توفير الشروط الصحية اللازمة في المكابس . وقد مرر للقنصل الأمريكي في بغداد بتاريخ التاسع عشر من آذار / مارس ١٩١٢ مقتطفا من رسالة وجهها مساعد وزير الخزانة الأمريكي إلى وزير الخارجية يتضمن خضوع التمور لأحكام الفقرة السابعة والعشرين من قوانين الحجر وأنظمته المعدلة في تشرين الأول / أكتوبر ١٩١٠ . كما يتضمن اقتراحا بأن يصدر الموظفون القنصليون الأمريكان العاملون في العراق تعليمات إلى أصحاب المكابس تقضي بتنقية المياه المستخدمة في رش صناديق التمور ، وبالتأكيد على عمال الكبس بالحفاظ على نظافة أيديهم أثناء كبسهم التمور الطازجة لغرض تصديرها . وتضمن المقتطف كذلك القول بأن أنظمة الحجر في الولايات المتحدة الأمريكية منحت الموظفين القنصليين صلاحية رفض التصديق على أوراق أية سلعة يعتقدون أنها تلوثت بالكوليرا .[٣٣]

وقد استدعت هذه الرسالة تعليقا طويلا من جانب القنصل الأمريكي في بغداد حين أرسل في الثامن والعشرين من أيار / مايو ١٩١٢ تقريرا لوزير الخارجية في واشنطن جاء فيه إن ما أورده مساعد وزير الخزانة لم يوفر المعلومات اللازمة كافة لضمان سلامة شحنات التمور المصدرة إلى الولايات المتحدة من مسببات العدوى . وأضاف إن الوكيل القنصلي اعترف بعدم أهليته للقطع بأن التمور تكبس تحت ظروف صحية ملائمة ، بل هو يشك في أنها كذلك . ولكنه رغم ذلك لم يشأ رفض التصديق على أوراق الشحنات تفاديا لإلحاق ضرر بتجارة واسعة ومهمة لمجرد وجود معلومات قد لا تكون صحيحة. وأوضح القنصل أن الأمر الذي ما زال هو وزملاؤه العاملون في العراق متشككين

حياله هو كيفية القطع فيما إذا كانت التمور المعدة للشحن خالية من التلوث . وكرر القنصل اقتراح قيام مصلحة الصحة العامة الأمريكية ومستشفى البحرية بإيفاد موظف صحي إلى البصرة خلال موسم التمور القادم إذا شهد ظهور وباء الكوليرا . واستطرد قائلا :- إذا كانت الوزارة لا تجد ذلك الاقتراح عمليا فعليها أن تعلمه بمدى قانونية وملائمة تخويل الوكيل القنصلي في البصرة الطلب من المصدرين إرفاق أية فاتورة شحنة تمور مصدرة بشهادة صحية صادرة عن المفتش المحلي لمجلس الحجر الصحي العثماني أو عن طبيب محلي مؤهل يختاره الوكيل نفسه . ويجب أن تبين تلك الشهادة أن التمور المغطاة بالفاتورة قد كبست تحت ظل ظروف صحية ملائمة بما يجعلها خالية من التلوث . وبين القنصل إن ذلك الإجراء يوفر فحصا فعالا يتحمل الشاحنون كلفته. واقترح القنصل إيكال تلك المهمة لطبيب البعثة التبشيرية العربية الأمريكية في البصرة الدكتور (بنيت Bennett) . وبرر في ختام تقريره تقديم ذلك الاقتراح باحتمال عودة ظهور وباء الكوليرا خلال موسم التمور القادم.[٣٤]

وقد حظي ذلك التقرير باهتمام مسؤولي وزارة الخارجية فأحالوا ما حواه من مقترحات إلى وزير الخزانة لاتخاذ قرار بشأنها . وجاء الرد في الثاني والعشرين من آب / أغسطس ١٩١٢ موجها إلى وزير الخارجية ، وأرفق وكيل وزارة الخارجية نسخة منه إلى القنصل الأمريكي في بغداد بتاريخ التاسع من أيلول / سبتمبر ١٩١٢ . وجاء في الرد رفضا لاقتراح إيفاد ضابط من مصلحة الصحة العامة والمستشفى البحري لأنه غير عملي ولا ضرورة له . إذ يمكن للممثل القنصلي الأمريكي في البصرة الاستعانة بخدمات طبيب محلي موثوق وعلى نفقة مؤسسات كبس التمور لتزويدها بشهادة تثبت عدم حدوث إصابات بالكوليرا

بين عمال مكابسها وتبين تنفيذ عملية الكبس بشكل يضمن عدم تلوث التمور بالكوليرا . ويقوم الممثل القنصلي بناء على تلك الشهادة بالتصديق على أوراق شحن التمور أو يوصي بعدم شحنها . وبين وزير الخزانة إن وزارته أوصت من قبل بإتباع هذا الإجراء في أماكن أخرى تصدر تمورها إلى الولايات المتحدة الأمريكية . (٣٥)

وفي غضون ذلك الوقت كان موسم تصدير التمور في البصرة لسنة ١٩١٢ قد حل فبادر القنصل الأمريكي في بغداد لتنوير القائم بأعمال الوكيل القنصلي في البصرة (وهو جديد في المنصب) بما عليه من مسئوليات متصلة بالرقابة الصحية على شحنات التمور المصدرة . فكتب له في الثاني عشر من أيلول / سبتمبر ١٩١٢ حاثا إياه على قراءة الفقرات ٣٧٥ إلى ٣٨٠ من الأنظمة القنصلية للولايات المتحدة قراءة متمعنة . ونقل له نص البند أ من الفقرة ٣٧٥ القائل :- " إن أية سفينة تغادر أي ميناء أجنبي إلى أي ميناء أو مكان في الولايات المتحدة الأمريكية يجب عليها أن تحصل من قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في ميناء المغادرة ، أو من نائب القنصل أو أي موظف قنصلي مسؤول ، على شهادة صحية Bill of Health (٣٦) ذات نسختين . ويجب أن تحفظ في المكتب القنصلي نسخ من كافة الشهادات الصحية والشهادات الصحية التكميلية Supplemental Bills of Health باعتبارها سجلات وثائقية...".(٣٧)

وانتقل القنصل بعدها لحث القائم بالأعمال على ضرورة العناية الفائقة بكيفية إصدار الشهادات الصحية والتكميلية ناصحا إياه بالتأكد من الحالة الحقيقية للسفينة قبل إصدار الشهادة وبتوخي دقة المعلومات المدرجة في الشهادة

. وطلب منه القنصل الانتباه لاحتمال أن يطلب منه إصدار الشهادة الصحية قبل بضعة أيام من المغادرة النهائية للسفينة ، كأن يكون ذلك عند مغادرتها ميناء البصرة إلى " الحاجز ".[٣٨] وذكره بأن منطقة البصرة عرضة لانتشار مفاجئ للكوليرا أو الطاعون ، لا سيما في موسم التمور ، مما يجعل من الضروري للسفينة أن تحصل على شهادة صحية تكميلية في وقت مغادرتها للحاجز . وحبذ القنصل ألا يصدر القائم بالأعمال الشهادة الصحية إلا عند مغادرة السفينة النهائية للحاجز تفادياً لإصدار شهادات صحية تكميلية إلا إذا أصر المعنيون على ذلك . وأوضح أن الشهادات الصحية التكميلية تصدر عادة في الموانئ الوسيطة التي يوجد فيها تمثيل قنصلي للولايات المتحدة حين تتوقف فيها السفينة وتغدو ملزمة بالحصول على تلك الشهادة . وهو ما يحصل مثلا عند توقف السفن المبحرة من البصرة في موانئ عدن أو السويس أو بور سعيد.[٣٩]

ومع حلول موسم التصدير لسنة ١٩١٣ عادت قضية الأوضاع الصحية في مكابس تمور البصرة تشغل السلطات في واشنطن . فكتب وكيل وزارة الزراعة رسالة إلى وزير الخارجية بتاريخ الثالث عشر من آب / أغسطس ١٩١٣ تطلعه على استلام وزارته معلومات تفيد بأن الأوضاع المحيطة بكبس التمور في مسقط والبصرة وبلاد العرب [الأحساء والقطيف] قذرة للغاية وغير صحية . وهي – طبقا لرواية المخبر – أكثر سوءاً بكثير من مثيلتها السائدة عند كبس التين في أزمير . والتمس الوكيل توجيه القناصل الأمريكان المعنيين لإعداد تقارير عن الأوضاع التي يجري تحت ظلها كبس التمور في تلك المناطق . واقترح أن يطبق هناك الأجراء الذي أتخذ سابقا بحق تين أزمير

وفرضت بموجبه شروط معينة تراعى عند الكبس وإلا فأن القنصل الأمريكي يرفض تصديق أوراق شحن التين حين لا يكبس على وفق تلك الشروط .(٤٠) ووجهت وزارة الخارجية القنصل الأمريكي في بغداد بالإيعاز للوكيل القنصلي في البصرة لإجراء تحقيق شامل في الأمر ورفع النتائج للوزارة بأسرع ما يمكن.(٤١) ولكن توجيه الوزارة لم يصل إلى بغداد عبر القنصلية العامة في اسطنبول إلا في تشرين الأول / أكتوبر فأحاله نائب القنصل إلى الوكيل القنصلي في البصرة لإعداد التقرير المطلوب وموافاته به بأسرع وقت ممكن.(٤٢)

صدع الوكيل القنصلي بالأمر وأنجز التقرير المطلوب، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٣ ورفعه للقنصلية في بغداد . وكرر الوكيل في تقريره كثيرا من المعلومات التي سبق أن مرت في تقرير المكبسين الأمركيين في أيلول / سبتمبر ١٩١١ ، ولكنه أضاف إليها معلومات جديدة مما يجعل من المفيد إيراد نص التقرير كاملا . وقد جاء في ذلك النص :- " إن تمور البصرة تكبس في مواقع تسمى محليا جراديق ، وهي عبارة عن أفنية مفتوحة تتراوح مساحتها بين ثمانين ومائة وعشرين ياردة مربعة محاطة بسور من البواري يتراوح ارتفاعه بين ثمانية وعشرة أقدام لإبعاد الأشخاص غير المشتغلين فعليا بالكبس فضلا عن الكلاب والحيوانات الأخرى . وتنتشر مواقع المكابس على مسافة ما بين ثلاثين وأربعين ميلا أو أكثر بين القرنة والفاو ، ويبعد أحدها عن الآخر في أغلب الحالات ربع ميل رغم أنها في حالات أخرى لا تبعد عن بعضها أكثر من خمسة وعشرين إلى ثلاثين مترا ، وقد تبعد مسافة ميل . وهي جميعها بعيدة عن أية بلدة . ويعيش عمال الكبس خارج المكابس ولا يلجونها إلا في الصباح الباكر ويظلون يعملون فيها إلى ما بعد الظهر بقليل حين يغادرون

الموقع . وهم يجلسون أثناء عملية الكبس تحت سقيفة من البواري يتراوح علوها بين عشرة واثني عشر قدما تقيهم من أشعة الشمس ، وتتوفر في داخلها تهوية وافرة . والعدد الأكبر للعمال المشتغلين في مكبس ما هو مائة وخمسون شخصا، ولكن لا يعمل في المكبس غالبا إلا ما بين خمسين ومائة عامل فقط ".[٤٣]

واستطرد التقرير قائلا :- " يجلس العمال العرب أثناء عملهم على بواري طولها عشرة أقدام وعرضها خمسة أقدام ، تكنس وترفع من مكانها كل يوم ، وتغسل حين تتسخ وتجفف تحت الشمس ، وهي على العموم تستبدل بأخرى جديدة كل بضعة أيام . وتصنع البواري محلياً من القصب ، ويشتري تجار التمور كميات منها كل سنة لاستخدامها في أعمال الكبس ويتخلصون منها في نهاية الموسم . ويزود كل عامل كبس بحوض صغير يحوي كمية من المياه لغسل يديه ، ويتولى رجال معينون مهمة تفريغ تلك الأحواض وملئها بماء نظيف بصورة دورية خلال اليوم . وتصنع الصناديق التي تكبس فيها التمور من خشب أبيض يستورد سنويا لهذا الغرض من السويد والنرويج . وتوضع التمور عند قصها من النخيل في تلك الصناديق في البستان نفسه وتوزن هناك ثم تنقل في قوارب صغيرة [أبلام ، جمع بلم] من البستان إلى المكبس . وتوضع الصناديق عند وصولها هناك على بواري ، لتوزع تدريجيا على عمال الكبس الذين يفرغون محتويات الصندوق في أطباق دائرية تنظف عصر كل يوم . ويقوم عمال الكبس بصف حبات التمور مرة أخرى في الصناديق على شكل صفوف وطبقات متتالية بعد أن يفرشوا قطعة ورق مشمع في قعر الصندوق ويغطون آخر طبقة تمر في أعلاه حين يمتلئ بورقة مماثلة ثم يغطى بألواح خشبية تثبت بالمسامير. ويتم وزن الصناديق وتكدس فوق بعضها على بواري بعلو خمسة صناديق عادة،

ويغطى كدس الصناديق بالبواري إلى أن ينقل في سفن شراعية محلية تسمى " مهيلات " [جمع مهيلة] ، وتبلغ حمولة الواحدة منها بين ألف وألف وخمسمائة صندوق في المرة الواحدة . وقد تصل حمولة بعضها بين ألفين وثلاثة آلاف صندوق . وتتجه تلك المهيلات بحمولتها إلى الباخرة التي ترسو في منتصف شط العرب ، وتقوم رافعات الباخرة برفع ما بين اثني عشر إلى خمسة عشر صندوقا في كل رفعة من حمولة المهيلة".(٤٤)

وانتقل التقرير لبيان " إن المشكلة الحقيقة تكمن في عمال الكبس المحليين، وهم عرب مسلمون من أوطأ الطبقات . وصادرات التمور من البصرة إلى أمريكا كبيرة للغاية ومهمة بما يبرر اتخاذ أية إجراءات يمكن اعتبارها فعالة . ويحرص التجار المشتغلون في هذا المجال على إبقاء مكابسهم نظيفة قدر إمكانهم ، ولكنهم لا يستطيعون فرض أية رقابة على ممارسات عمال الكبس حين يكونون في غير أوقات العمل الفعلي . ولا يشرب أولئك العمال الخمور بتاتا . ولا يمكث عادة خلال الليل في ضمن سياج المكبس إلا كاتب مسيحي واحد واثنان أو ثلاثة من الحراس. ويعتقد التجار المكبسون أن تمور هذه المنطقة تكبس في ظل ظروف صحية أفضل من تلك التي يكبس فيها التين في أزمير ، لأنه يكبس هناك كما يقولون في مستودعات تقع داخل البلدة نفسها بينما تكبس التمور هنا في الهواء الطلق ".(٤٥)

وقد أرفق نائب القنصل الأمريكي في بغداد تقرير الوكيل هذا برسالة وجهها إلى وزير الخارجية في واشنطن مؤرخة في التاسع من كانون الأول / ديسمبر ١٩١٣ . واعتذر في بدء رسالته عن تأخره في تقديم التقرير لكونه لم يستلم رد الوكيل في البصرة إلا قبل يوم واحد من تأريخ رسالته . وأدرج نائب القنصل في

رسالته فقرة أشر قبالتها أنها سرية وهي تتضمن تشككه في صدق تقرير الوكيل القنصلي الذي صور الأحوال الصحية السائدة في مكابس التمور بصورة زاهية تظهر النظافة الزائفة لعملية الكبس . وبنى تشككه على أساس معلومات خاصة تلقاها من مصادر موثوقة في البصرة وعلى تجربته الخاصة ومشاهداته الشخصية السابقة هناك. وعلل تدليس الوكيل كونوف Konoff بكونه كان إضافة لعمله القنصلي وكيلا للشركة الروسية للملاحة البخارية والتجارة في أوديسا ، وهي تقوم بتصدير التمور من ميناء البصرة على نطاق واسع . واقترح نائب القنصل فرض رقابة مباشرة ودقيقة على العمال العرب المشتغلين بكبس التمور خلال أداء أعمالهم واعتبار ذلك شرطا لتصديق أوراق شحن التمور في الوكالة القنصلية . وأكد بشكل خاص ضرورة المنع الجازم والحظر التام بدءاً من تلك اللحظة للعادة القذرة والممارسة الأكثر مجافاة للصحة المنتشرة في المكابس والمتمثلة بدوس العمال العرب بأقدامهم على التمور المعبأة في الصناديق الخشبية لجعل الأخيرة تملأ لحدها الأقصى بأكبر كمية ممكنة من التمور .[٤٦]

الخاتمة:

ظهر مما مر سوء الأوضاع الصحية السائدة في البصرة مدة البحث وعدم كفاية الأجهزة الحكومية المعنية على مواجهة ذلك التحدي . وقد تأثرت تجارة التمور البصرية بذلك الواقع من نواح مختلفة مثل عرقلة عمل المكابس وتدني قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة ، نتيجة خشية السلطات الأمريكية من احتمال تسرب الأوبئة مع التمور المستوردة إلى أراضيها. وقد دفعتها تلك الخشية لمناقشة مقترحات مختلفة لتبني وسيلة ما تحول دون تحقق ذلك الاحتمال أو تقلل من مخاطره . ولكنها لم تفلح في تحقيق هدفها بسبب نقص المخصصات المالية المرصودة للوكالة القنصلية في البصرة . فركزت بدلا من ذلك على حث مكبس التمور على تحسين الظروف الصحية السائدة في مكابسهم ومطالبتهم بتقديم شهادات صحية تثبت حسن تلك الظروف قبل المصادقة في الوكالة على أوراق الشحنات المصدرة إلى الولايات المتحدة . ويبدو أن ذلك الإجراء كان كافيا إذ لم تسجل الوثائق المتاحة حدوث أية عدوى نقلها التمر معه من البصرة إلى الأراضي الأمريكية .

الهوامش

(١) السعدون ، خالد ، ملامح الاقتصاد العراقي في العهد العثماني الأخير ١٩٠٥– ١٩١٤ ، الشارقة : منشورات جامعة الشارقة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٥٩.

(٢) المرجع نفسه ، ص ص ١٠٦– ١٠٨

(٣) لوريمر ، ج.ج. ، السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية ، ترجمة جامعة السلطان قابوس ومركز الشرق الأوسط بكلية سانت أنطوني – جامعة أكسفورد ، ريدنغ : دار غارنت ، ١٩٩٥ ، ج ١ – تاريخ ، المجلد٢،ص ٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٧٩ .

(٥) نظرا لضحالة المياه عند ضفتي شط العرب فأن السفن لا تستطيع الرسو بمحاذاة الضفة مباشرة ، بل في منتصف النهر وتنقل إليها ومنها الحمولات في قوارب محلية .

(6) National Archive and Records Administration (NARA) , Washington, RG 84 ,No. 360 , S. Dods , Am. Con. Agent , Bas. , to James Levack , Am. Vice & Deputy Con. , Bag. , d. Sep.6,1911.

(٧) الجرداق كلمة تركية تعني سقيفة متخذة من خشب أو أغصان شجر . ويظن البعض أن أصلها كلمة " سرادق " .

ملتقى الأدباء والمبدعين العرب www.almolltaqa.com في ٢٠٠٩/٦/٣ .

(٨) العزير بلدة صغيرة على ضفة نهر دجلة بين العمارة والبصرة كانت تتبع إداريا لواء العمارة التابع لولاية البصرة . وتتبع الآن محافظة العمارة وتبعد عن مدينة العمارة سبعين كيلومترا . وفيها ضريح ينسب لنبي اليهود العزير يزوره كثيرون

للتبرك.

الموقع الرسمي لمحافظة ميسان www.maysan.gov.iq/index-4.php

(9) NARA , RG 84 , No. 360 , op.cit.

(10) NARA , RG 84 , M.C. No.514 , James Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , to Samuel Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , dated Sep. 11, 1911.

(11) NARA , RG 84 , No. 369 , S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , to J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , dated Sep. 8, 1911.

(12) Ibid.

(١٣) شركة ستيفن لنج وشركاه.Stephen Lynch and Co شركة بريطانية متعددة الأنشطة غدت ذات نفوذ كبير في العراق العثماني وكانت تسير خدمة نقل بالبواخر النهرية بين البصرة وبغداد . أنظر : السعدون ، خالد ، أحداث في تاريخ الخليج العربي، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠ ، ص ص ٣٤١- ٣٤٢ .

(14) NARA , RG 84 , No. 369 , op.cit .

(15) Ibid.

(16) NARA, RG 84 , No. 371 , S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , to J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , dated Sep. 10, 1911.

(17) NARA , RG 84 , M. C. No. 514 , op.cit.

(18) Ibid.

(19) NARA , RG 84 , M. C. No. 519 , J. Levack , Am. Vice Con. , Bag. , to S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , dated Sep. 25,1911.

(20) NARA , RG 84 , No. M 273 F , G. Bie Ravndal, Am. Con. – Gen. , Const. , to J. Levack , Am. Vice Con. In Charge , Bag. , dated Sep. 21,1911.

(21) NARA , RG 84 , M.C. No. 538/135 , J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , to G. Bie Ravndal, Am. Con. – Gen. , Const. , dated Nov. 11, 1911.

(22) NARA , RG 84 , Unnum. Letter from S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , to J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , dated Sep. 23 , 1911.

(23) NARA , RG 84 , No. M.C. No. 528 , J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , to S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas.
, dated Oct. 23 , 1911.
(24) NARA , RG 84 , M.C. No. 532 , J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , to S. Dods , Am. Con .Ag. , Bas. , dated Nov. 3 , 1911.

(٢٥) السعدون ، ملامح الاقتصاد العراقي ، ص ص ١٢٣ – ١٢٤ .

(26) NARA , RG 84 , Unnum. report prepared by Managers of the Hills Bros. Co.and William Hills & Co. , Bas. , submitted to S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , dated Nov. 11,1911.

(27)Ibid.
(28)NARA , RG 84 , Unnum. Letter from S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas., to J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag.
, dated Sep. 24, 1911.

(29) NARA, RG 84 , M.C. No. 522 , J. Levack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , to S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , dated
Oct. 6 , 1911 .
(30)NARA, RG 84 , No. 375, S. Dods , Am. Con. Ag. , Bas. , to J.

Lavack , Am. Vice & Dep. Con. , Bag. , dated Oct. 8 , 1911.
(31) NARA , RG 84 , M.C. No. 528 , op.cit.

(٣٢) السعدون ، ملامح الاقتصاد العراقي ، ص ٢٥٩ .

(33)NARA , RG 84 , No. M 125 B , G. Bie Ravandal , Am. Con. – Gen. ,Const. , to Emil Sauer , Am. Con. , Bag. , dated March 19, 1912.

(34) NARA , RG 84 , No. 24 , " date Shipments from Bassorah to the United States during the Cholera Epidemic " , by E. Sauer , Bag. , dated May 28 , 1912 .

(35)NARA , RG 84 , Unnum. Letter from Acting Sec. of St. , Wash., to E. Sauer , Am. Con. , Bag. , dated Sep. 9 , 1912
, with enclosure .
(٣٦) شهادة تبين خلو ركاب السفينة وملاحيها من الأمراض المعدية .

(37)NARA , RG 84 ,File No. 812 , M.C. No. 336 , E. Sauer , Am. Con. , Bag. , to Arwed Konoff , Act. Am. Con. Ag. , Bas. , dated Sep.12 , 1912 .

(٣٨) كان هناك حاجز طيني عند مصب شط العرب في رأس الخليج العربي يعرقل انسيابية مرور السفن من الخليج إلى الشط وبالعكس وقد يتطلب منها عبوره بعض الوقت

(39) NARA , RG 84 , File No. 812 , M.C. No. 336 , op.cit.

(40) NARA , RG 84 , File No. 865 -8 , Unnum. Letter from R.V. Galloway , Act. Sec. of Agriculture to Sec. of St. , Wash. , dated Aug. 13 , 1913 .

(41)NARA , RG 84 , File No. 865-8 , No. 41 , Sec. of St. , Wash., to E. Sauer , Am. Con. , Bag. , dated Aug. 21 , 1913 .

(42)NARA , RG 84 , Unnum. teleg. From Am. Vice Con. In Charge , Bag. , to G. Bie Ravndal , Am. Con.- Gen. , Const. , dated Oct. 18 , 1913 .

(43)NARA , RG 84 , File No. 865-8 , " Date Packing at Bassorah " , by A. Konoff , Am. Con. Ag. , Bas. , dated Nov. 29 , 1913 .

(44) Ibid.
(45)Ibid.

(46)NARA , RG 84 , File No. 865-8 , No. 25 , Am. Vice Con. In Charge , Bag. , to Sec. of St. , Wash. , dated Dece. 9 , 1913 .

وقد فات نائب القنصل الانتباه إلى فائدة أخرى تستهدفها عملية الدوس بالأرجل وهي طرد الهواء من أية فجوات باقية بين حبات التمر المعبأة بالصندوق للحيلولة دون تسوس التمور وفسادها قبل وصولها إلى أيدي المستهلكين .